



حكم المدن الكبرى في سويسرا: تعاون وتغيير

أندرياس لادنر / توماس مينغر

Andreas Ladner / Thomas Minger

كيف يبدو حكم المدن الكبرى في دولة صغيرة متنوعة السكان البالغ عددهم ٧,٥ مليون نسمة والتي تتكون من ٢٦ كانتوناً و ٢٧٠ بلدية؟ ماذا يحدث للالتزام القوي باللامركزية الذي يعطي جمع المناطق نفس الفرص؟ ما هو الدور الذي ستلعبه الفدرالية التعاونية والبلديات ذات الحكم الذاتي في المستقبل؟ هذه هي الأسئلة التي يتوجب على سويسرا أن تجد الإجابات عليها خلال السنوات القادمة.

نجد في سويسرا أن "الجماعات" Agglomerations - وهو الاسم الذي تطلقه سويسرا على المدن والبلديات المحيطة بها - ومناطق المدن الكبرى هي صغيرة من حيث الحجم. أكبر هذه الجماعات هي زيورخ التي يبلغ عدد سكانها ١,١ مليون نسمة، وتليها مدينتي بازل Basel وجنيف Geneva اللاتي يبلغ عدد سكان كل

واحدة منها نصف مليون نسمة. يبلغ عدد سكان التجمعات الصغيرة مثل سانت موريتز St. Moritz وإنترلا肯 Interlaken حوالي عشرة آلاف نسمة.

تتميز التجمعات ومناطق المدن في سويسرا بتقسيمات داخلية معقدة. هنالك ٥٠ تجمعاً تتكون من حوالي ألف بلدية، وقد يتواجد جزء من التجمع الواحد أو منطقة المدينة في كانتونات مختلفة أو حتى في دول أخرى، مما يزيد من صعوبة عملية التعاون بينها حيث أن الدول المختلفة تصر على سيادتها كما أن الكانتونات والبلديات تطالب أيضاً باستقلالها الذاتي.

تواجه المدن السويسرية، ضمن النظام الفدرالي، مشاكل في البعدين الأفقي والعمودي. حيث أنها تواجه، على البعد العمودي، صعوبات في أن تضع اهتماماتها مباشرة على أجندة السياسات الوطنية لأنها، وفقاً للإجراءات الفدرالية

فالخدمات والمرافق التي تقدمها المدن يستخدمها عدد كبير من المواطنين الذين يسكنون خارج المدينة، كما أن العديد من المشاكل مثل السير عبر المناطق المختلفة والمشاكل البيئية والخطيب لا يمكن حلها بشكل منفرد.

المتبعة، لا يوجد ربط مباشر بين المستوى البلدي والمستوى الوطني. إن السياسات الوطنية – حسب القول السائد – هي السياسات التي تتناول مصالح المناطق الجبلية البعيدة والكانتونات الصغيرة أكثر منها حل مشاكل المدن. ونجد على البعد الأفقي أن العلاقة بين المدن والبلديات المحيطة بها تشكل في حد ذاتها مشكلة. فالخدمات والمرافق التي تقدمها المدن يستخدمها عدد كبير من المواطنين الذين يسكنون خارج المدينة، كما أن العديد من المشاكل مثل السير عبر المناطق المختلفة والمشاكل البيئية والخطيب لا يمكن حلها بشكل منفرد. وتزداد المشاكل سوءاً بسبب الاستقلالية الضريبية

للبلديات. ويوجد عدد لا يأس به من البلديات التي تحيط بكل مدينة من المدن حيث الأعباء الضريبية أقل من تلك المفروضة في المدن ذاتها.

حاولت الإصلاحات الأخيرة في الأنظمة السياسية السويسرية أن تحسن الوضع في المدن. وتكتسب ثلاثة من هذه الإصلاحات أهمية خاصة. أولاً: تم ذكر التجمعات بشكل واضح في دستور عام ١٩٩٩، حيث تشير المادة ٥٠ (الفقرة ٣) إلى أن السلطات الفدرالية، فيما تقوم به من أعمال، يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الوضع الخاص للمدن للتجمعات. وتعتبر المدن حسب وجهة نظرها – أن هذا يعطيها مدخلًا مباشرًا إلى السياسات الوطنية. إلا أن سلطات الكانتونات لا تشارك المدن حماسها تجاه هذه الفكرة. ثانياً: وافق المواطنون السويسريون في عام ٢٠٠٤

على إصلاح المساواة المالية وتوزيع المهام بين الكونفدرالية والكانتونات. لا يعملا هذا الإصلاح على تعويض تكاليف الإنتاج الزائد في المناطق الجبلية فحسب كما فعل النظام القديم وإنما أيضاً يخصص المزيد من الأموال لصالح الكانتونات التي تعاني من التكلفة العالية للفرد في مجال الضمان الاجتماعي والبنية التحتية بسبب المشاكل في مراكز المدن. تتضمن هذه المشاكل الأعداد الكبيرة للمسنين والبطالة والمهاجرين والمدمنين على المخدرات والتكاليف الباهظة للأمن العام والمواصلات العامة. ثالثاً: في عام ٢٠٠١، بدأت السلطات الفدرالية تطبيق إستراتيجية للجمعيات والتي تتطلب أن تتركز السياسات الفدرالية على مشاكل التجمعات وتحسين التعاون على البعدين الأفقي والعمودي وتعزيز دمج المدن السويسرية في شبكة المدن الأوروبية.

إلا أن هنالك تحديان أساسيان لأسلوب الحكم في المدن الكبرى في سويسرا ما يزالان على جدول الأعمال، وكلاهما مرتبط بالآخر. يكمن التحدي الأول في المنافسة العالمية، أما التحدي الثاني فيكمن في التنظيم الداخلي والتضامن والديمقراطية. إذا كان من الصحيح القول أن الدول بحاجة إلى مدن تتنافس في الاقتصاد العالمي وأن على المدن العالمية أن يكون لها حجماً معيناً، فيصعب وبالتالي رؤية الدور الذي ستلعبه سويسرا في المستقبل. تتمتع المدن السويسرية مثل زيورخ (حيث البنوك وشركات التأمين) وجنيف (حيث المنظمات العالمية والبنوك) وبازل (حيث الصناعات الكيميائية) بمناطق قوة خاصة بها من حيث مجال تخصصها إلا أنها تبقى صغيرة جداً من حيث الحجم. وإذا أرادت هذه المدن أن تصبح تجمعات تقارن على المستوى الدولي أو مناطق مدن كبرى فإن على أراضيها الإقليمية أن تعطي معظم مساحة الدولة مما سيؤدي إلى رezعة التوازن الداخلي.

يتمثل التحدي الثاني في الجمع بين بلدات ذات مستويات معيشة مختلفة وذات أعباء ضريبية مختلفة دون التعدي على استقلاليتها وحقوق المواطنين الديمقراطيين. وإذا كان التجمع يعني أيضاً أعباءً ضريبية أعلى فلن يحصل على موافقة من قبل الأغلبية. وبما أن المواطنين السويسريين قد اعتادوا على التقرير المباشر في القضايا السياسية فإن البلدات الصغيرة تتردد دائماً في الانضمام إلى البلدات الأكبر حجماً حيث ستكون محاطة بالأغلبية الساحقة.

لقد تم اتخاذ الخطوات الأولى لمواجهة التحديات. إذ أقامت مستويات الحكم الثلاثة في عام ٢٠٠١ مؤتمر التجمعات السويسرية الثلاثي لتعزيز التعاون العمودي في مجالات السياسة المتعلقة بمناطق المدن الكبرى. يضم هذا المؤتمر غير الرسمي كلاً من الكونفدرالية واتحاد الكانتونات السويسرية واتحاد المدن

السويسرية واتحاد البلديات السويسرية. لقد تراجعت الفدرالية السويسرية الأفقية لأول مرة أمام الشراكه عبر مستويات الحكم الثلاثة. ينظر بعض المراقبين إلى هذه المسألة على أنها الإشارة الأولى للابتعاد عن الفدرالية التعاونية التقليدية والاتجاه نحو حكم متعدد المستويات. ونتيجة لاستراتيجية التجمعات الفدرالية، قدم كانتون بيرن Bern نموذجاً جديداً واعداً. يتم تمثيل مدينة بيرن والبلديات المحيطة بها، في مؤتمر إقليمي، عن طريق رؤساء البلديات، ويتم إجراء التصويت في مختلف أنحاء البلديات التابعة لهذه المنطقه على القضايا الهامة. ويحظى رؤساء البلديات وبلدياتهم باعتبارات مختلفة استناداً إلى حجم تلك البلديات. وقد اقتصر المؤتمر نشاطاته في البداية على المواصلات، والتخطيط الإقليمي، والنشاطات الثقافية. وعلينا أن ننتظر لنرى مدى نجاح أو فشل هذه المحاولات. ولكن إذا كانت الدول الفدرالية أقل عرضة لوجود مدن مهيمنة فيها، وإذا كانت تمثل أكثر نحو ديمقراطية وتحقيق فوائد مشتركة، فمن غير الدول الفدرالية يستطيع رسم طرق تحقيق الحكم الرشيد في المدن الكبرى؟